● أخبار قصيرة

استمرار تنفيذ مشاريع الطرق رغم التحديات الاقتصادية



أكدت وزيرة الطرق والإسكان، أمس السبت، على هامش تفقدها طريق طهران-الشمال السريع، أنه على الرغم من التحديات الاقتصادية، لم يتوقف تنفيذ المشاريع العمرانية ومشاريع البنية التحتية في قطاع الطرق والتنمية الحضرية بمختلف أنحاء البلاد خلال الشهر الماضي بأي شكل من الأشكال، مشيرة إلى أن ذلك يعكس استمرار الحكومة في تقديم الخدمات لمختلف فئات الشعب. وأضافت فرزانة صادق: أن الإمكانات الاقتصادية لغرب محافظة مازندران ستشهد بالتأكيد مزيداً من الازدهار مع تنفيذ مشاريع البنية التحتية، مؤكدة أن الأشهر المقبلة ستشهد تطورات إيجابية في هذا المجال بفضل جهود الحكومة والبرلمان وتعاونهما.

تطوير حقل «خارتنك» يعزز قدرات إنتاج الغاز الإيراني



أعلن الرئيس التنفيذي لشركة نفط المناطق المركزية عن زيادة الطاقة الإنتاجية لحقل خارتنك الغازي من ٣ ملايين و ٧٠٠ ألف متر مكعب إلى ٦ ملايين متر مكعب يومياً. وقال بيمان إيماني، خلال زيارة ميدانية لمشروع تطوير حقل خارتنك الغازي والاطلاع على آخر مستجدات تقدم الأعمال التنفيذية فيه، إن استكمال خط الأنابيب بقطر ١٨ بوصة وتشغيله سيؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية للحقل من ٣ ملايين و ٧٠٠ ألف متر مكعب إلى ٦ ملايين متر مكعب يومياً، معتبراً أن تطوير البنى التحتية لإنتاج الغاز ونقله من المتطلبات الأساسية لزيادة الطاقة الإنتاجية، مضيفاً: أن تنفيذ هذا المشروع يؤدي دوراً فاعلاً في الاستفادة القصوى من الإمكانات الإنتاجية لهذا الحقل الغازي وتعزيز القدرة الإنتاجية للغاز في البلاد.

بورصة الطاقة تمهد لمشاركة مباشرة للمواطنين في سوق النفط

أعلن الرئيس التنفيذي لبورصة الطاقة أن إقرار اللائحة التنفيذية لتداول شهادات إيداع النفط الخام والمكثفات الغازية في مجلس الوزراء يمثل خطوة مهمة نحو إحداث تحول في هيكل سوق الطاقة، وإتاحة المجال أمام المواطنين للمشاركة المباشرة في اقتصاد النفط. وقال محمد نظيفي: إن من أبرز الملفات التي أولتها الحكومة اهتماماً خاصاً، ملف تداول النفط الخام، الذي حظي أيضاً بتأكيد وزير الاقتصاد ورئيس هيئة الأوراق المالية والبورصة، مضيفاً: أن بورصة الطاقة ترى أن من مسؤوليتها متابعة هذا الملف بأقصى سرعة وجدية، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء أقر، الأسبوع الماضي، اللائحة التنفيذية لتداول شهادات إيداع النفط الخام والمكثفات الغازية، موضحاً: أن الأثر المهم المترتب على تنفيذ هذا القرار يتجاوز مجرد إجراء التداولات في بورصة الطاقة، إذ يمكن أن يمهد لتحول في الهيكل المؤسسي لسوق الطاقة في إيران.

رئيس الجمهورية، خلال المؤتمر السنوي لسوق رأس المال:

صمود المستثمرين والمنتجين والتجّار أحبط أهداف العدو في الحرب الأخيرة



الوفاق/ أكد رئيس الجمهورية، الدكتور مسعود بزشكيان، على الدور المهم الذي أدّاه المستثمرون والمنتجون والتجار في إفشال أهداف العدو خلال الحرب الأخيرة، مشيراً إلى أن جهودهم في إدارة الاقتصاد والحفاظ على استمرارية أنشطته أحبطت مخططات العدو، وقال: «إننا نخوض حرباً غير متكافئة وغير عادلة، وقد أرادت مجموعة من المتغطرسين والظالمين والمتسلطين إسقاط بلادنا؛ لكن الشعب لم يسمح بذلك، وردّت قواتنا الأمنية والعسكرية بقوة، كما أدرتم أنتم، أيها المستثمرون والمنتجون والتجار، الاقتصاد بطريقة جعلت العدو يصاب بخيبة الأمل».

جاء ذلك في كلمة ألقاها رئيس الجمهورية، صباح السبت، خلال المؤتمر السنوي لسوق رأس المال، حيث استهل كلمته باستذكار مؤسس الثورة الإسلامية، والقائد الشهيد للثورة الإسلامية، والقادة العسكريين، والعلماء، والمواطنين الأعزاء، والطلاب الأبرياء الذين استشهدوا خلال الحرب الأخيرة.

وأشار الرئيس بزشكيان إلى جهود الناشطين الاقتصاديين في الحفاظ على سير عملية الإنتاج وتوفير احتياجات السوق، قائلاً: «إن البعض يقول إن كل شيء على ما يرام، وهذا صحيح؛ لكن تحقق ذلك بفضل جهودكم ومساعيكم وعملكم الدؤوب».

واعتبر رئيس الجمهورية أن ضمان الإمداد المستدام بالطاقة التي يحتاج إليها قطاع الإنتاج يمثل إحدى أولويات الحكومة، وقال: «نعمل ونخطط لضمان توفير الكهرباء والغاز وسائر أنواع الطاقة اللازمة للإنتاج خلال فصل الشتاء بأقل قدر ممكن من الاضطرابات. ونظراً إلى الاختلالات القائمة واحتمال تفاقم القيود خلال الأشهر المقبلة، فإننا نتابع مجموعة من الإجراءات والخطط لإدارة الظروف والحيلولة دون حدوث مشكلات».

إصلاح اللوائح بالتعاون مع الناشطين الاقتصاديين والمنتجين

وشدد رئيس بزشكيان على ضرورة التفاعل بين الحكومة والناشطين الاقتصاديين والمستثمرين والمنتجين بهدف إصلاح اللوائح وإزالة العقبات التي تعترض أنشطة الأعمال، قائلاً: «إننا في الحكومة موجودون من أجل حل مشكلات الناشطين الاقتصاديين وتسهيل مسار النشاط والإنتاج، لا لكي نعرقل أعمالهم من خلال اللوائح والقرارات التي نتخذها».

وأضاف: «إذا كانت هناك لوائح تتسبب في مشكلات للسوق أو المنتجين أو المستثمرين، فإننا على استعداد لعقد اجتماعات مشتركة، بالتعاون مع غرفة التجارة والناشطين الاقتصاديين والمنتجين، لدراسة هذه اللوائح والعمل على تعديلها، وينبغي أن نحدد العقبات ونعالجها من خلال الحوار ومشاركة الأشخاص الذين يعملون في ميدان الإنتاج والاقتصاد».

رفع الإنتاجية وترسيخ مبدأ الجدارة شرط لتجاوز المشكلات الاقتصادية

وفي معرض تلخيصه للمحاور التي تضعها الحكومة في صدارة اهتمامها في تعاملها مع الناشطين الاقتصاديين، أكد الرئيس بزشكيان ضرورة التعاون والتضامن لتجاوز الضغوط الاقتصادية والحرب غير المتكافئة، قائلاً: «إن الحكومة مستعدة، بكل طاقاتها، للتعاون مع الناشطين الاقتصاديين والمستثمرين والمنتجين، لكي نتمكن من الصمود أمام الضغوط والهجمات القائمة والتغلب على مشكلات البلاد».

وأكد رئيس الجمهورية أهمية رفع الإنتاجية إلى جانب الاستثمار وتوفير الموارد المالية، وقال: «إن رأس المال أحد عوامل النمو والتنمية؛ لكن الإنتاجية تحظى أيضاً بأهمية كبيرة. فنحن نواجه مشكلات تتعلق بالإنتاجية في إدارة الحكومة، كما أن قطاعي الإنتاج والصناعة بحاجة إلى تحسين مستويات الإنتاجية. وإذا تمكنا، بالتعاون والتنسيق مع الناشطين الاقتصاديين، من معالجة هذه القضايا، فسنكون قادرين على إدارة جانب كبير من مشكلات البلاد وحلها».

وفي إشارة إلى مستويات استهلاك الطاقة في البلاد، قال الرئيس بزشكيان: «إن استهلاك الكهرباء والغاز في إيران أعلى بكثير من المتوسط العالمي، وينبغي أن نعمل على تصحيح هذا الوضع. وليس الهدف أن يمتنع المواطنون عن الاستهلاك، بل أن نستخدم الطاقة بصورة صحيحة وأمثل. وإذا تمكنا من خفض الاستهلاك غير الضروري، فسنحول دون حدوث الأزمات ونوفر إمكانية استمرار الأنشطة الإنتاجية».

تعزيز التعاون مع دول الجوار من متطلبات التنمية الاقتصادية

وأكد الرئيس بزشكيان أن إصلاح أنماط الاستهلاك وإدارة الموارد وتحسين السياسات الاقتصادية من شأنها أن تسهم في معالجة جانب كبير من مشكلات البلاد، مضيفاً: «إذا تمكنا من إدارة استهلاك الطاقة، وإصلاح نظام المدفوعات المخصصة للقوى العاملة، وتهيئة الظروف لازدهار الإنتاج، فسنتمكن أيضاً من تحقيق أداء أفضل في مجالي التجارة والتصدير».

وفي إشارة إلى أهمية العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، شدد رئيس الجمهورية على ضرورة تهيئة الظروف للتفاعل والتعاون وتطوير التجارة، وقال: «إن دول الجوار تمتلك إمكانات مهمة لتطوير الصادرات والتجارة، وإذا تمكنا من تقليص العقبات والقيود القائمة في تعاملاتنا الاقتصادية معها، فسنكون قادرين على إقامة علاقات تجارية أكثر فاعلية».

وفي ختام كلمته، أعلن رئيس الجمهورية استعداد الحكومة للتعاون مع الناشطين الاقتصاديين والمستثمرين، قائلاً: «إن الحكومة مستعدة للجلوس مع الناشطين الاقتصاديين، والاستماع إلى مشكلاتهم، واتخاذ كل إجراء يدخل في إطار مسؤولياتها من أجل إزالة العقبات وتسهيل الأنشطة الاقتصادية. ونأمل أن نتمكن، من خلال التعاون والتضامن والجهود المشتركة، من حل مشكلات البلاد ومواصلة مسيرة التنمية والتقدم».

دول الجوار تمتلك إمكانات مهمة لتطوير الصادرات والتجارة، وإذا تمكنا من تقليص العقبات والقيود القائمة في تعاملاتنا الاقتصادية معها، فسنكون قادرين على إقامة علاقات تجارية أكثر فاعلية

وزير الاقتصاد: السياسة المتبعة في الاقتصاد الكلي تظهر آثارها بعد فترة تمتد إلى عدة أشهر، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد خلال الأشهر المقبلة وضعاً أكثر استقراراً

محافظ البنك المركزي: مستقبل الاقتصاد الإيراني يعتمد، أكثر من اعتماده على حجم الموارد المالية المتاحة، على جودة هيكلة النظام المالي، وكفاءة آليات تخصيص رأس المال

النمو الاقتصادي والعدالة

من جانبه، قال وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، خلال المؤتمر، إنه رغم محاولات العدو إثارة التوقعات وتعليق النشاط الاقتصادي في البلاد، فقد بُذلت جهود، بالتعاون مع الفريق الاقتصادي للحكومة، لإعادة الاستقرار والقدرة على التنبؤ إلى سوق الصرف الأجنبي، مضيفاً: أن السياسة المتبعة في الاقتصاد الكلي تظهر آثارها بعد فترة تمتد إلى عدة أشهر، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد خلال الأشهر المقبلة وضعاً أكثر استقراراً.

وأوضح علي مدني‌زاده: أن الحكومة ستعمل مستقبلاً على محورين أساسيين، هما النمو الاقتصادي والعدالة وإضفاء الطابع الشعبي على الاقتصاد، مشيراً إلى أن الأولوية الأولى للفريق الاقتصادي الحكومي تتمثل في إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الكلي.

جودة هيكلة النظام المالي

من جهته، قال محافظ البنك المركزي: إن مستقبل الاقتصاد الإيراني يعتمد، أكثر من اعتماده على حجم الموارد المالية المتاحة، على جودة هيكلة النظام المالي، وكفاءة آليات تخصيص رأس المال، وقدرة الاقتصاد على تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة.

وأكد عبدالناصر همتي أن دعم سوق رأس المال يعني دعم الإنتاج والاستثمار، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي للبلاد، مشيراً إلى أن البنك المركزي يعتبر استقرار الأسواق المالية وتنميتها بشكل متوازن شرطاً أساسياً لتحقيق النمو المستدام، مضيفاً: أن البنك المركزي يرحب، في إطار مهامه واختصاصاته، بأوجه التعاون التي تسهم في تمويل الأنشطة الإنتاجية وتحسين توزيع الثروة.

اتفاقية التجارة الحرّة بين إيران وباكستان تقترب من مراحلها النهائية

الوفاق/ قال مساعد مدير مكتب شرق آسيا وشبه القارة الهندية في منظمة تنمية التجارة: إن التبادل التجاري بين إيران وباكستان مستمر، وإن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وصلت إلى مراحلها النهائية، ومن المقرر إبرامها بحلول نهاية العام الجاري.

وأوضح مهرداد سيادت‌نسب، أمس السبت، في تقرير حول واقع التجارة بين إيران وباكستان: أن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين قيد التنفيذ، وقد وصلت إلى مراحلها الأخيرة عقب إحراز تقدم في المفاوضات وتبادل قوائم السلع المشمولة بالاتفاقية، مضيفاً: أن وصول هذه الاتفاقية إلى مرحلتها النهائية ودخولها حيز التنفيذ سيؤديان إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين إيران وباكستان، من خلال تسهيل العلاقات التجارية وخفض التكاليف الجمركية.

وأشار مساعد مدير مكتب شرق آسيا وشبه القارة الهندية في منظمة تنمية التجارة إلى أن إيران ترتبط حالياً مع باكستان باتفاقية تجارة تفضيلية،



معرباً عن توقعاته بأن تسهم الاتفاقيات الأخرى أيضا في تطوير التجارة بين البلدين. وبحسب سيادت‌نسب، يبلغ حجم التجارة الرسمية وغير الرسمية بين إيران وباكستان حالياً نحو ٦ مليارات دولار، وفقاً لأحدث الإحصاءات، في حين تتيح الإمكانات الاقتصادية الواسعة وتطوير التعاون التجاري إمكانية رفع هذا الرقم إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار، لافتاً إلى أن باكستان تمتلك إمكانات كبيرة للتعاون في المجالات الصناعية والزراعية والتعدينية والخدمات الفنية والهندسية، موضحاً: أن المنتجات البتروكيماوية والغاز المسال والصلب والبلاط والسيراميك تعد من أبرز الإمكانات التصديرية الإيرانية إلى باكستان.

وأضاف: أن الاستفادة من إمكانات الموانئ الباكستانية يمكن أن تتيح مسارات جديدة لتصدير السلع الإيرانية وتوفير الواردات والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مؤكداً ضرورة الاستفادة المثلى من هذه الفرصة، معرباً عن أمله في أن يسهم الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص، وتطوير البنى التحتية اللوجستية، وتعزيز التعاون بين المحافظات، ولا سيما محافظة بوشهر، في زيادة مستوى التبادل الاقتصادي بين إيران وباكستان.

تحركات لتسجيل فستق دامغان دولياً

مهرجان الفستق الإيراني يفتح آفاقاً جديدة لتطوير الإنتاج والتصدير

الوفاق/ اختُتمت فعاليات الدورة الثالثة عشرة للمهرجان الوطني للفستق الإيراني في مدينة دامغان، بعد ثلاثة أيام من عقد اجتماعات تخصصية وورش عمل تدريبية ومناقشة مشكلات وهواجس مزارعي الفستق، وذلك بحضور مسؤولين على المستوى الوطني ومحافظة سمنان ومدينة دامغان، مع التركيز على ترشيد استهلاك المياه وآفاق تسجيل فستق دامغان لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو».

وانطلقت أعمال الدورة الثالثة عشرة للمهرجان الوطني للفستق الإيراني في دامغان يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٢٦، بافتتاح معرض متخصص بصناعة الفستق. وشهد صباح اليومين الثاني والثالث من المهرجان (١٩ و ٢٠ نوفمبر) تنظيم ثماني ورش عمل تدريبية بالتعاون مع معهد أبحاث الفستق، وبمشاركة نخبة من الأساتذة والخبراء على مستوى البلاد. وتناولت الورش موضوعات الغسل الشتوي للتربة، والبقع ذات القشرة العظمية، والآفات والمبيدات، والإجهاد الحراري، وتغذية أشجار الفستق، والقدرة على الصمود في الإنتاج، والإنجازات البحثية، والأمراض، والتقليم الخريفي، وسوق الفستق. كما عُقد في اليوم الثاني من المهرجان اجتماع لمناقشة مشكلات وهواجس المزارعين ومنتجي الفستق، حيث جرى بحث التحديات والمشكلات التي تواجه العاملين في إنتاج محصول فستق دامغان القيّم وتبادل الآراء بشأنها.

وقال أمين الدورة الثالثة عشرة للمهرجان الوطني للفستق في دامغان: إن من بين الإجراءات التي تتابعها أمانة المهرجان وجمعية الفستق في محافظة سمنان، بالتعاون مع جامعة دامغان، العمل على تسجيل فستق دامغان لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو». وأضاف منصور عباسيان: أن الوثائق اللازمة للتسجيل يجري حالياً تحميلها، في إطار المتابعات التي تم إنجازها.

وتُعد مدينة دامغان في محافظة سمنان إحدى المناطق الرئيسية المهمة لإنتاج هذا المحصول في البلاد، إذ تضم أكثر من ١٣٠ مركزاً لمعالجة الفستق



في مناطق مختلفة، وتتولى سنوياً معالجة نحو ٥٠٪ من المحصول وإعداده لطرحه في الأسواق المحلية والخارجية.